ولما كان تصوره بهذا القدر كافيا في تقسيمه قسمه اولا وعرف كل قسم فقال
وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج اي اسم المعنى الذي اخرج عن حكم
متعدد والاخراج والخروج يقتضيان الدخول فال المعنى الى عن حكم متعدد
معلوم دخوله فيه لكونه جزئيا منه مثل جائني القوم الا زيدا او جزءا منه نحو
اشتريت العبد الا نصفه وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين فانهم
يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوز جائني رجل الا زيدا
بالا او احدى اخواتها الذي تذكر في اثناء المباحث وكان من الاخوات
تيد ولما قال الفاضل العصام ليس بهذا من تمام الحد بل المقصود زيادة
التوضيح فلا يضر النقص وعدم التصريح ومنقطع وهو الاسم المذكور
بعدها اي الا او احدى اخواتها ليس هذا على اطلاقه لانه لا يقع الا بعد
الا وغيره وبيد وبيد يختص به ولا يقع بعده الا ان المفتوحة حال
كونه غير مخرج في المعنى لعدم دخوله في الواقع في المتعدد المذكور
سواء كان من جنسه نحو جائني القوم الا زيدا اذا علم خروج زيد
عن القوم قبل الاستثناء بان يدل قرينة على ان المراد بالقوم ما عدا زيدا
او لم يكن نحو جائني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ والمستثنى
المطلق وهو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا
فيعم القسمين والمراد هنا ما صدق عليه هذا المفهوم العام من افراد
القسمين لان المقام مقام بيان الاحوال وهي للافراد منصوب
وجوبا لمقابلته لقوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احترازا
عما يكون بعد اخواتها فانه في بعضها مجرور وفي بعضها غير مقيد
بايجاب الكلام غير الصفة صفة الا او بدل منه قيد تحقيقي لان
الصفة لا يكون بعدها المستثنى وقوله بعد الا متعلق بنحو كان
وهو قوله في كلام موجب او حال من ضميره على مذهب الاخفش
وابن البرهان فقدم عليه ايضا ذكر فيه المعطوف فان على ضمير كان
لان المعطوف على مقيد متقدم بشارك فيه لا محالة المقيد بالموجب
ما لم يكن استفهاما ونهيا ونفيا صريحا او مؤولا مثل قلما رجل الا زيدا
وقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا اي لم يطيعوا تام اي مذكور فيه المستثنى
منه لكان معمولا على حسب العوامل ووجوب النصب فيه ثابت بالاستقراء

والمراد م

وكان في غير الموجب
يختار فيه البدل ولو
ذكر المستثنى منه
ع

وعلمه بوجوده والعامل فيه ما هو عامل في المستثنى منه عند البصريين
بتوسط الا لتعلقه بالعامل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام في باب المفعول
وعند المبرد والزجاج العامل الا لقيامه مقام معنى الاستثناء به نحو جائني القوم
الا زيدا او كان بعد الا مقدما على المستثنى منه ولو كان في غير الموجب فهو
معطوف على قوله في كلام موجب مقيد بقوله بعد الا كما عرفت وجه النصب
فيه ايضا الاستقراء وقد تقدم فيه البدل بتقديمه نحو ما جائني
الا زيدا احد واعلم انه لا يجوز تقدم المستثنى على العامل والمستثنى
منه جميعا فاذا تقدم على المستثنى منه يتاخر عن العامل نحو ما جائني
الا زيدا احد واذا تقدم على العامل يتاخر عن المستثنى منه نحو القوم
الا زيدا جائني ولا يجوز الا زيدا جائني القوم كذا في الرضي او كان بعد
الا منقطعا والناصب فيه الا لكونها بمعنى لكن كما مر نحو جائني القوم
الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ والخبر يحذف كثيرا وقد لا يحذف
نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي
وجعله سيبويه منصوبا بالعامل قبله كالمستثنى المتصل والحق مع
الجمهور لانه للاستدراك مثل لكن فيعمل عمله كما مر في بحث العامل
او اذا كان بعد خلا او بعد عدا اعاد كان تنبيها من اول الامر
على ان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها في الاستعمال الاكثر وهو
استعمالهما فعلا او بعد ما خلا او ما عدا او ليس او لا يكون ونصب
المستثنى بعد هذه الافعال ليس على الاستثناء بل بهذه الافعال لكن
في خلا بنزع الخافض لانه لازم نحو خلا منه او بتضمين معنى
جاوز وقد سبق ان الاستتار في هذه كلها واجب والمستتر اما
لاسم الفاعل من الفعل المتقدم او مصدره او بعض مضاف
او مطلق الا انه في ليس ولا يكون لا للمصدر ومحل الجمل النصب
على الحالية بتاويل المصدر باسم الفاعل في ما خلا وما عدا والظرفية
فيهما بتقدير مضاف اي زمان خلو بعضهم او بلا تقدير ولا يبعد
ان يقدر الزمان في الجميع فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا
كما في مذ سافر فانه تقديره مذ زمان سافر فيستغنى عن توجيه
التزام حذف قد بانه لكونه في مقام الا لم يحسن اظهاره لانه لا يدخل
على الا ويجوز فيه اي المستثنى الذي بعد الا وهو المتبادر والحكم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)